

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الرابع والستون - يونيو/حزيران 2007 - السنة السادسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

تشتمل أهم محاور سياسات الإصلاح الاقتصادي على الانضباط المالي بواسطة الحكومات ، وإعادة توجيه النفقات الحكومية نحو التعليم والصحة والبنى الأساسية، والإصلاح الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وخفض المعدل الحدي للضريبة، وتحديد أسعار الفائدة الحقيقية عن طريق السوق بحيث تكون موجبة ومعقولة، وتحديد أسعار صرف تنافسية، وتحرير التجارة الخارجية وذلك بالقضاء على القيود الكمية وتخفيض الضرائب الجمركية، والترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتخصيص المؤسسات العامة (بمعنى نقل الملكية إلى القطاع الخاص)، وإلغاء كل القوانين التي تعرقل وتمنع الدخول في مختلف مجالات الأعمال أو تلك التي تحد من المنافسة . والحماية القانونية لحقوق الملكية.

أولا : مقدمــــة

كما هو معروف، فقد سادت منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي مدرسة في صياغة السياسات الاقتصادية تقول بأن من شأن إتباع سياسات إقتصادية تجميعية "جيدة" أن يؤدي إلى تحقيق نجاحات إقتصادية في المدى الزمني البعيد، معبراً عنها بتحقيق معدلات مرتفعة لنمو دخل الفرد [1]. وكما هو معروف أيضاً، فقد تم التعبير عن هذه القناعات في مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي صاغتها مؤسسات التمويل الدولية ، خصوصاً صندوق النقد والبنك الدوليين ، ودعمتها مجموعة الدول المانحة للعون ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك الحال، أصبح من المعروف أنه قد تم فرض حزم السياسات الاقتصادية التجميعية على الدول النامية خلال الفترة الممتدة منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي وحتى نهايته [2] .

وفي إطار فرض مثل هذه السياسات على أقطار أمريكا اللاتينية، فقد تم وصفها على أنها تمثل "وفاق واشنطن" كناية عن تبنيها بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الأمريكية . وكما هو معروف أيضاً، فقد تطورت أدبيات تطبيقية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي لتقييم أداء مختلف الأقطار، وذلك من وجهة نظر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

على الرغم من ذلك، فقد ظلت المؤسسات الدولية المانحة للعون تبشر بما سيترتب على تطبيق حزمة سياسات وفاق واشنطن من مكاسب إقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل، خصوصاً في ما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة

على الرغم من عدم وجود ما يؤيد نجاعة سياسات الإصلاح الاقتصادي في حفز النمو في عدد كبير من الدول النامية، فقد ظلت المؤسسات الدولية المانحة للعون تبشر بما سيترتب على تطبيق مثل هذه السياسات من مكاسب إقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل خصوصاً في ما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الزمني الطويل .

على المدى الزمني الطويل . فعلى سبيل المثال في تقريره حول "التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، الذي صدر بمناسبة إنعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين بدبي في سبتمبر 2003 ، حث البنك الدولي (2003) أقطار المنطقة على "تعميق وتسريع الإصلاحات" بتركيز على الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية وانفتاح الاقتصـــاديات على العالم الخارجي، وأوضــح " أن هدف الإصلاحات التجارية هو رفع وتيرة النمو"[3] .

يهدف هذا العدد إلى استعراض مكثف لمختلف طرق تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي وأهم النتائج التطبيقية المترتبة على استخدام مثل هذه الطرق. ويشتمل القسم ثانياً على رصد سريع للطرق بينما تشتمل الأقسام الباقية على النتائج التطبيقية.

ثانياً : طرق التقييم

1.2 النموذج التطبيقي العام

تعتمد معظم الطرق المستخدمة لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي على تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة لها. وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى، التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشتمل المتغيرات التجميعية المستهدفة على كل من :

- ميزان المدفوعات ، ويرمز له بالحروف BP .
- الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، ويرمز له بالحروف CA .
- معدل التضخم، ويرمز له بالحروف PR.
- معدل النمو الاقتصادي ، ويرمز له بالحروف GR.

وتشتمل أهم السياسات التجميعية التي عادة ما تستخدم لخدمة أغراض تحقيق الأهداف على ثلاث مجموعات رئيسية هي :

تعتمد معظم الطرق المستخدمة لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي على تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة للبرامج. وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشتمل طرق التقييم على طريقة النموذج التطبيقي العام، وطريقة ما قبل وما بعد، وطريقة مقارنة حالات تطبق فيها السياسات بحالات لا تطبق فيها السياسات، والطريقة المعممة للتقييم، وطريقة النموذج التمثيلي.

- السياسة النقدية (وتشتمل إجراءاتها على تحديد سقوف الائتمان الداخلي والقضاء على ظاهرة الكبت النقدي، من خلال تحريك سعر الفائدة ليصبح السعر الحقيقي موجبا).
- السياسة المالية: (وتشتمل إجراءاتها على خفض العجز في الموازنة العامة، من خلال ضغط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات).
- سياسة سعر الصرف: (وتشتمل إجراءاتها على تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على تنافسية الاقتصاد، عن طريق القضاء على المغالاة في سعر الصرف).

هذا وتفترض معظم الطرق المستخدمة لتقييم البرامج وجود علاقة بين المتغيرات المستهدفة ومتغيرات السياسات، بالإضافة إلى متغيرات خارجة عن نطاق تحكم صناع القرار، والتي تشتمل، على سبيل المثال، على شروط التبادل التجاري الدولية، وأسعار الفائدة الدولية، ومعدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة.

وعادة ما يتم تقييم كفاءة البرامج بتقدير نموذج إقتصاد قياسي تكون وحدات المشاهدة فيه هي الأقطار، إلا انه ليس هناك ما يمنع من تقدير النموذج لقطر واحد على مدى زمني طويل نسبياً. ويمكن كتابة النموذج في شكله العام على النحو التالي:

$$(1)\quad I = \beta_0 + \beta_1(MP) + \beta_2(FP) + \beta_3(XP) + \alpha_1(TT) + \alpha_2(II) + \alpha_3(IG) + \alpha(DIMF) + \varepsilon$$

حيث I هي المتغير المستهدف (GR,PR,CA,BP) وحيث: (MP) هي السياسات النقدية؛ و(FP) السياسة المالية؛ و(XP) سياسة سعر الصرف بينما (TT) هي شروط التبادل التجاري و(II) هي أسعار الفائدة العالمية و(IG) هي معدل نمو الدول المتقدمة؛ و(DIMF) هي متغير دمية لوجود برنامج مع صندوق النقد الدولي بقيمة واحد وصفر غير ذلك.

2.2 طريقة ما قبل وما بعد:

تقارن هذه الطريقة مؤشرات الأداء الاقتصادي التجميعي لفترة زمنية قبل تطبيق البرامج وفترة زمنية تعقب تطبيق البرامج أو فترة سريان تطبيق البرامج. وتفترض هذه الطريقة أن كل المؤثرات الأخرى على الأداء الاقتصادي التجميعي تبقى على حالتها خلال فترات تطبيق البرامج. ويمثل هذا الافتراض أهم جوانب الضعف في هذه الطريقة، وذلك لأن ما يتم حسابه من تغير في الأداء بين الفترتين ربما يكون بسبب هذه العوامل الأخرى، ومن ثم فإنه لا يمثل التأثير الصافي للبرامج على الأداء الاقتصادي.

تشتمل العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء الاقتصادي التجميعي على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة (صدمة خارجة عن نطاق صناع القرار)؛ وتقلبات شروط التبادل التجاري الدولية (صدمة خارجية)؛ والتغيرات المناخية (صدمة خارجية)؛ وتطور الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

يترتب على تأثير هذه الصدمات على الأداء الاقتصادي أن تصبح الآثار التي يتم تقديرها بواسطة هذه الطريقة متحيزة وغير منتظمة مع الزمن، حيث يتأتى التحيز من افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ومن ثم يعزى ما يشاهد من تغير في الأداء التجميعي لتأثير تطبيق البرامج. ويأتي عدم الانتظام مع الزمن من أن تأثير البرامج لسنة معينة يمكن

أن يطغي عليه عوامل لا علاقة لها بالبرامج لتلك السنة ، مثال ذلك تحسن ، أو تدهور ، شروط التبادل التجاري بين السنة t و السنة t+1 .

كل هذه الصعوبات تجعل من طريقة ما قبل – وما بعد طريقة غير دقيقة لتقدير البديل الأمثل للحالة التي كان يمكن أن تسود في غياب تطبيق سياسات البرامج.

يتمثل البديل الأمثل للحالة التي كان يمكن أن تسود في غياب تطبيق البرامج تحت هذه الطريقة في افتراض أن السياسات والبيئة الاقتصادية الخارجية التي كانت سائدة قبل تطبيق البرامج ستظل ثابتة دون تغير ، وهو ما لا يوفر إسقاطا دقيقا لهذه القيم في غياب تطبيق البرامج.

3.2 طريقة مقارنة حالات تطبق فيها لسياسات بحالات لا تطبق فيها السياسات:

تهدف هذه الطريقة إلى التغلب على صعوبة طريقة ما قبل – وما بعد في التفرقة بين العوامل المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على الأداء والعوامل الأخرى . وعند تطبيق هذه الطريقة على الأقطار كوحدات للتحليل يمكن فهم المنطق الذي تستند عليه الطريقة على النحو التالي:

- إفتراض أن مجموعة الأقطار التي تطبق السياسات ومجموعة أقطار المقارنة (التي لا تطبق السياسات) تواجه نفس البيئة الاقتصادية الخارجية.
- بمقارنة التغيرات في مؤشرات الأداء بين فترة ما قبل وما بعد مع تلك في دول المقارنة، فإن تأثير العوامل الخارجية سيتلاشى ويبقى الفرق في مؤشرات الأداء ليعكس تأثير السياسات.
- يعني ذلك أنه قد تم استخدام أداء أقطار مجموعة المقارنة كبديل أمثل لما كان سيكون عليه الحال في الأقطار التي تطبق البرامج في غياب هذه البرامج.

تتمثل أهم صعوبات هذه الطريقة في ملاحظة أن هناك فروقاً جوهرية بين الأقطار التي تطبق السياسات وتلك المعتمدة كمجموعة مقارنة خلال الفترة التي تسبق تطبيق البرامج:

- أن الأقطار التي تطبق السياسات برامج لا يتم اختيارها عشوائياً ؛
- بمعنى أن هذه أقطار تعرضت لأزمات اقتصادية أثرت سلباً على مؤشرات أدائها الاقتصادي؛
- يعني الاختيار غير العشوائي للأقطار التي تطبق السياسات أن تقدير تأثير السياسات على الأداء سيكون متحيزاً من الناحية الإحصائية؛
- يتأتى التحيز من أن الطريقة تعزي الفرق في الأداء بين مجموعتي الأقطار لموقعهما من تطبيق البرامج، علماً بأن الظروف الابتدائية نفسها تتسبب في حدوث فروق في الأداء للفترات المستقبلية؛
- يمكن أن يكون التحيز في النتائج في أي من الاتجاهات وذلك حسب تأثير الظروف الابتدائية على الأداء في الفترات اللاحقة. فإذا كان الوقع موجباً تم تقدير تأثير أكبر للسياسات على الأداء والعكس صحيح.

4.2 الطريقة المعممة للتقييم:

تقوم هذه الطريقة بتعديل طريقة مجموعة المقارنة للقضاء على مظاهر التشوه والتحيز في النتائج وذلك:

- بالتعرف على الاختلافات بين الأقطار المطبقة للبرامج والأقطار المعاينة خلال الفترة السابقة لتطبيق البرامج، وأخذ هذه الاختلافات في الظروف الابتدائية في الاعتبار عند تقدير تأثير البرامج في الأداء التجميعي.
- بالأخذ بعين الاعتبار المسار التطوري للسياسات في غياب البرامج، وذلك بتقدير دالة لتجاوب السياسات.

وتعتمد هذه الطريقة على تقدير مختلف الدوال بطرق الاقتصاد القياسي بحيث يتم تقدير دالة تربط بين أدوات السياسات والعوامل الخارجية الأخرى وبين الأهداف أو مؤشرات الأداء، وتقدير دالة لتجاوب السياسات.

5.2 طريقة النموذج التمثيلي:

تهدف هذه الطريقة إلى تقدير الحالة البديلة للاقتصاد في غياب برامج للسياسات كان من المرغوب تطبيقها، وذلك عن طريق تقدير أهم خصائص الاقتصاد ومقارنة حالة الاقتصاد تحت مختلف الأحوال بما في ذلك حالة إدخال السياسات.

يمكن استخدام نماذج التوازن العام التي عادة ما تشتمل على تقديرات لهيكل الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية والتجارية وللعلاقات بين مختلف القطاعات، كما تلخصها دوال الطلب والعرض وشروط التوازن في الأسواق، وللتدفقات بين قطاع الحكومة والقطاعات والشرائح السكانية كما تحتوي عليها مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

كذلك فإنه يمكن استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التجميعي للاقتصاد، التي عادة ما تهتم بتقدير أهم العلاقات السلوكية للاقتصاد في مجالات سوق السلع والخدمات وسوق العمل والقطاع الخارجي والنظام النقدي.

من أهم التحفظات على هذه الطريقة إفتراضها ثبات المعاملات المقدرة وعدم تجاوبها مع السياسات، وهو افتراض يعتقد بأنه غير واقعي. كذلك الحال، تعترض طريقة بناء نموذج للتوازن العام الصعوبة المتأتية من أن هذه النماذج متى ما تم اعتماد بعض معلماتها تصبح أسيرة لهذه المعلمات، وربما لا تتمكن من عكس حالة الاقتصاد تحت الدراسة.

ثالثاً: طريقة ما قبل وما بعد في الدول العربية

كما هو معروف، فقد طبقت العديد من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، واشتملت هذه الدول على: الأردن، تونس، الجزائر، السودان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن. وفيما عدا اليمن، فإن هناك معلومات متوفرة في شكل سلاسل زمنية تمكن من تطبيق طريقة ما قبل وما بعد، وذلك لعدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، إشتملت على: معدل التضخم، معدل الاستثمار، الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الإجمالي ، الانفتاح الاقتصادي (الصادرات والواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد .

هذا وقد تم تطبيق طريقة ما قبل وما بعد عن طريق حساب المتوسط والانحراف المعياري لكل مؤشر لفترة خمس سنوات سبقت تطبيق البرنامج ولفترة خمس سنوات أعقبت تطبيق البرنامج، ثم تم حساب الفرق بين متوسطات الفترتين وحساب الخطأ المعياري للفترتين وكذلك حساب قيمة ت – الإحصائية. وقد استخدمت قيمة ت – الإحصائية للاستدلال على ما إذا كان الفرق المشاهد بين الفترتين ذو دلالة إحصائية . وفي ما يلي رصد للنتائج التي تم التوصل إليها، حيث توضح الجداول سنة تطبيق البرنامج لكل دولة تتوفر لها المعلومات .

- معدل التضخم : يرصد الجدول رقم (1) المعلومات المطلوبة لتطبيق المنهجية في ما يتعلق بمعدل التضخم . ويلاحظ في هذا الصدد، أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسناً إذا ما كان الفرق بين متوسط فترة ما بعد وفترة ما قبل سالباً بطريقة معنوية إحصائياً .

جدول رقم (1) : الأداء حسب معدل التضخم (نسبة مئوية)

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	الجزائر (1989)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)
متوسط فترة ما قبل	8.38	7.43	8.62	13.43	15.53	5.77
الانحراف المعياري	6.8	1.37	3.70	11.81	4.63	5.11
متوسط فترة ما بعد	5.07	5.52	22.67	64.15	10.51	5.79
الانحراف المعياري	4.43	1.98	9.40	40.18	5.87	3.44
الفرق بين الفترتين	3.3-	1.91-	14.05	50.71	5.01-	0.02
الخطأ المعياري للفترتين	2.25	0.96	3.42	10.34	2.23	1.50
قيمة ت – الإحصائية	1.44-	1.97-	4.10	5	2.24-	0.01

باستخدام نتائج قيمة ت- الإحصائية، يتضح أنه قد كان هناك تحسن ذو معنوية إحصائية في أداء كل من تونس (التي انخفض فيها معدل التضخم من متوسط 7.4% سنوياً خلال فترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 5.5 % في فترة ما بعد التطبيق) ومصر (من متوسط 15.5 % سنوياً إلى حوالي 11 % سنوياً) . هذا وقد سجلت الأردن تحسناً سنوياً لفترة ما قبل التطبيق حيث انخفض هذا المعدل إلى حوالي 5.1 % سنوياً خلال فترة ما بعد التطبيق .

من جانب آخر ، فقد كان هناك تدهور ذو معنوية إحصائية في أداء كل من الجزائر (التي ارتفع فيها متوسط معدل التضخم من حوالي 8.6 % سنوياً خلال فترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 22.7 % سنوياً خلال فترة ما بعد

التطبيق) والسودان (من متوسط 13.4 % سنوياً إلى 64.2 % سنوياً) . هذا وقد سجلت المغرب تدهوراً غير معنوي إحصائياً .

- الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : يرصد الجدول رقم (2) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بمؤشر الكتلة النقدية . ويلاحظ في هذا الصدد، أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسناً إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة التي تعقب التطبيق وتلك السابقة له موجبا بطريقة معنوية إحصائياً، وذلك على اعتبار أن ازدياد النسبة تحت الدراسة تعني تعمقاً نقدياً.

جدول رقم (2) : الأداء حسب مؤشر الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	الجزائر (1989)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	84.3	19.38	56.27	1.89	68.01	32.46	15.89
الانحراف المعياري	19.07	2.46	12.59	0.37	17.65	5.00	6.70
متوسط فترة ما بعد	110.2	23.62	44.01	1.77	76.82	49.20	21.32
الانحراف المعياري	11.46	3.30	7.65	0.66	2.87	15.32	4.77
الفرق بين الفترتين	25.90	4.11	12.26-	-0.11	8.81	16.74	5.46-
الخطأ المعياري للفترتين	6.25	1.10	3.58	0.18	4.8	3.73	1.94
قيمة ت – الإحصائية	4.14	3.71	3.42-	0.65-	1.83	4.48	2.80
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تحسن معنوي	تدهور معنوي	تدهور غير معنوي	تحسن معنوي	تحسن معنوي	تحسن معنوي

جدول رقم (3) : الأداء حسب مؤشر سعر الفائدة (نسبة مئوية)

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	6.21	0.83-	0.67	2.92-	3.24
الانحراف المعياري	0.61	4.42	6.4	3.68	1.72
متوسط فترة ما بعد	8.42	1.31	6.3	2.96	2.81
الانحراف المعياري	0.33	4.69	3.74	4.91	3.12
الفرق بين الفترتين	2.21	2.14	5.71	5.88	0.42
الخطأ المعياري للفترتين	0.19	3.08	2.08	2.40	1.43
قيمة ت – الإحصائية	11.25	0.69	2.7	2.44	0.29
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تحسن غير معنوي	تحسن معنوي	تحسن معنوي	تدهور غير معنوي

يتضح من نتائج جدول (2) أنه قد كان هناك تحسناً ذو معنوية إحصائية في أداء كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب وموريتانيا، بينما سجلت الجزائر تدهوراً معنوياً في الأداء كما كان تدهور الأداء غير معنوي في السودان .

- سعر الفائدة الحقيقي : يرصد الجدول رقم (3) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بمؤشر سعر الفائدة الحقيقي. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسناً إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة لما بعد التطبيق وذلك لما قبل التطبيق موجباً بطريقة معنوية إحصائياً، وذلك باعتبار أن الإرتفاع في سعر الفائدة الحقيقي، خصوصاً من قيم سالبة إلى قيم موجبة ، يعني القضاء على النشوة في سعر الفائدة، مما يستدل به على القضاء على ما يسمى بالكبت التمويلي .

يتضح من نتائج جدول (3) أن تحسناً ذو معنوية إحصائية قد حصل في كل من الأردن (التي ارتفع فيها سعر الفائدة الحقيقي من حوالي 6.2 % إلى 8.4 %) ومصر (من حوالي 0.7 % إلى 6.3 %) والمغرب (من سالب 2.9 % إلى حوالي 3 %). هذا وقد سجلت تونس تحسناً غير معنوي بينما سجلت موريتانيا تدهوراً غير معنوي) .

- العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي : يرصد الجدول رقم (4) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بمؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . هذا وقد رصد العجز كسالب للفائض في الموازنة العامة، ومن ثم فإن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسناً إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة لما بعد التطبيق وذلك لما قبل التطبيق موجباً بطريقة معنوية إحصائياً .

الجدول رقم (4) : الأداء حسب مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	8.68-	3.93-	3.06-	11.24-	6.94-	0.54-
الانحراف المعياري	3.38	2.26	1.81	5.42	4.62	0.28
متوسط فترة ما بعد	0.77	3.40-	1.0-	1.39-	4.97-	0.21-
الانحراف المعياري	2.69	1.50	1.46	2.44	4.21	0.509
الفرق بين الفترتين	9.45	0.53	2.05	9.84	1.96	0.33-
الخطأ المعياري للفترتين	1.30	0.71	0.79	1.78	1.58	0.229
قيمة ت – الإحصائية	7.21	0.74	2.57	5.50	1.23	-1.44
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تحسن غير معنوي	تحسن معنوي	تحسن معنوي	تحسن غير معنوي	تحسن غير معنوي

يتضح من نتائج جدول (4) أن تحسناً ذو مغزوية إحصائية قد حصل في كل من الأردن (الذي انخفض فيه العجز من متوسط بلغ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح فائضاً بلغ متوسطه حوالي 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي) ، والسودان (من متوسط عجز بلغ حوالي 3% إلى متوسط عجز 1% من الناتج المحلي الإجمالي) ومصر (من متوسط عجز بلغ حوالي 11% إلى متوسط عجز بلغ حوالي 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي) . هذا ولم يكن التحسن الذي سجل في كل من تونس والمغرب وموريتانيا معنوياً إحصائياً .

- مؤشر الانفتاح الاقتصادي : ويعرف بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ويرصد الجدول رقم (5) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بهذا المؤشر، حيث يعتبر الأداء متحسناً إذا ما ارتفعت قيمة المؤشر بين الفترتين بطريقة معنوية إحصائياً، وذلك باعتبار أن مثل هذا الإرتفاع يعني تعمق انخراط القطر في الاقتصاد الدولي .

يتضح من نتائج جدول (5) أن تحسناً ذو مغزوية إحصائية قد سجل في أداء كل من تونس (التي ارتفع فيها متوسط مؤشر الانفتاح الاقتصادي من حوالي 71% إلى حوالي 88% من الناتج المحلي الإجمالي) والمغرب (من حوالي 44% إلى حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي). هذا وقد كان تحسن الأداء في كل من الأردن وموريتانيا غير معنوي إحصائياً. من جانب آخر ، تدهور الأداء بطريقة معنوية إحصائياً في كل من السودان (حيث انخفض متوسط مؤشر الانفتاح الاقتصادي فيه من 31% إلى 22% من الناتج المحلي الإجمالي) ومصر (من 59% إلى 51% من الناتج المحلي الإجمالي) بينما كان تدهور الأداء في الجزائر غير معنوي إحصائياً .

- معدل الاستثمار : يرصد الجدول رقم (6) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بمعدل الاستثمار ، بمعنى نسبة الاستثمار المحلي للناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الأداء متحسناً كلما ارتفع المتوسط بين الفترتين ، وذلك باعتبار أن إرتفاع المؤشر يعكس تحسن مناخ الاستثمار، وكذلك يؤدي إلى إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

جدول رقم (5) : الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي
(الصادرات زائداً الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	الجزائر (1989)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	116.65	71.26	54.73	31.4	58.90	43.92	96.42
الانحراف المعياري	14.39	11.68	11.95	3.02	13.23	7.52	26.01
متوسط فترة ما بعد	126.26	87.56	51.10	22.37	50.96	53.37	100.02
الانحراف المعياري	14.8	6.08	3.73	5.91	8.08	11.52	10.01
الفرق بين الفترتين	9.61	16.30	3.62-	8.72-	7.94-	9.44	3.60
الخطأ المعياري للفترتين	6.05	3.45	2.66	3.04	4.36	3.24	6.20
قيمة ت – الإحصائية	1.58	4.71	1.35-	2.86-	1.82-	2.9	0.58
تقييم السياسة	تحسن غير معنوي	تحسن معنوي	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تدهور معنوي	تحسن معنوي	تحسن غير معنوي

جدول رقم (6) : الأداء حسب معدل الاستثمار (الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	الجزائر (1989)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	31.06	29.25	35.1	14.54	29.18	19.43	21.33
الانحراف المعياري	7.90	3.88	7.99	3.25	2.94	6.78	7.79
متوسط فترة ما بعد	30.76	27.1	28.65	17.62	19.73	22.23	20.89
الانحراف المعياري	4.22	3.99	2.80	2.34	4	4.31	3.46
الفرق بين الفترتين	0.29-	2.14	6.45-	3.08	9.44-	2.79	0.44-
الخطأ المعياري للفترتين	2.50	1.49	1.82	0.95	1.48	1.96	1.91
قيمة ت – الإحصائية	0.11-	1.49	3.53-	3.22	6.3-	1.42	0.23-
تقييم السياسة	تدهور غير معنوي	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تحسن معنوي	تدهور معنوي	تحسن غير معنوي	تدهور غير معنوي

يتضح من نتائج جدول (6) أن تحسناً بطريقة معنوية إحصائياً قد سجل في السودان، الذي ارتفع فيه متوسط معدل الاستثمار من حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 18%. هذا ولم يكن التحسن الذي سجل للمغرب معنوياً إحصائياً . من جانب آخر ، تدهور الأداء بطريقة معنوية إحصائياً في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط معدل الاستثمار من 35% إلى 29% من الناتج المحلي الإجمالي) ومصر (من 29% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي) بينما كان تدهور الأداء غير معنوي إحصائياً في كل من الأردن وتونس وموريتانيا .

- معدل نمو دخل الفرد : يرصد الجدول رقم (7) المعلومات المطلوبة في ما يتعلق بالأداء حسب مؤشر معدل نمو دخل الفرد، الذي يعكس المحصلة النهائية لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، حيث يعتبر الأداء متحسناً كلما ارتفع متوسط معدل النمو بين الفترتين .

جدول رقم (7) : الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد (نسبة مئوية)

التفاصيل	الأردن (1989)	تونس (1986)	الجزائر (1989)	السودان (1982)	مصر (1987)	المغرب (1980)	موريتانيا (1986)
متوسط فترة ما قبل	3.25	3.05	2.24	0.585	4.42	2.73	0.83
الانحراف المعياري	9.25	4.7	6.59	7.07	3.5	3.30	5.64
متوسط فترة ما بعد	0.39	2.70	-0.98	0.567	2.38	1.44	0.47
الانحراف المعياري	5.31	2.45	2.60	4.29	1.56	5.45	1.85
الفرق بين الفترتين	-2.85	0.35-	3.22-	0.018	2.04-	1.28-	0.36-
الخطأ المعياري للفترتين	3	1.4	1.55	1.96	1.08	1.49	1.30
قيمة ت – الإحصائية	0.95-	0.25-	2.07-	0.009	1.88-	0.85-	0.27-
تقييم السياسة	تدهور غير معنوي	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تدهور غير معنوي	تدهور غير معنوي

يتضح من نتائج الجدول أنه لم يكن هناك من تحسن في الأداء حسب هذا المؤشر في أي من الدول العربية تحت الدراسة، وأنه قد كان هنالك تدهوراً ذو معنوية إحصائية في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي 2.2 % لفترة ما قبل التطبيق إلى حوالي سالب واحد في المائة لفترة ما بعد التطبيق) ومصر (من حوالي 4.4 في المائة إلى 2.4 في المائة) . هذا وقد كان التدهور في الأداء غير معنوي إحصائياً في كل من الأردن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا .

رابعاً : طريقة ما قبل وما بعد واتجاه تغير مؤشرات السياسات

طورت هذه الطريقة بواسطة البنك الدولي لتقييم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول الأفريقية، وتعتمد الطريقة على إعطاء درجات لتغير المؤشرات الفرعية للسياسات، وذلك لفترات زمنية مقارنة (t و t+n). هذا وقد كانت متغيرات السياسات التي تم اعتمادها على النحو التالي :

- متغيرات السياسة النقدية : إشتملت هذه المتغيرات على معدل التضخم و معدل الضريبة التضخمية (الذي يقيس المدى الذي تعتمد فيه الحكومة على طباعة النقد لتمويل العجز في الموازنة العامة . ويعتقد أن معدل ضريبية تضخمية يفوق 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي يعد خطراً وذلك الذي يفوق 3 % مؤشراً على وجود إختلال تجميعي كبير) ، وسعر الفائدة .
- متغيرات السياسة المالية : إشتملت على عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والإيرادات الحكومية. وعادة ما ينظر إلى عجز الموازنة قبل حساب المنح.
- متغيرات سياسة سعر الصرف : إشتملت على علاوة سعر الصرف في السوق السوداء، حيث اعتبرت علاوة تقل عن 10 % بأنها متدنية وتلك ما بين 10-30 % على أنها متوسطة، وتلك ما بين 30-50 % على أنها مرتفعة، وتلك التي تفوق 50 % على أنها مرتفعة للغاية.

جدول رقم (8) : سلم درجات التغير في مؤشرات سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي

الدرجة	مدى تغير مؤشر العجز في الموازنة العامة*	مدى تغير العجز في الحساب الجاري بالنقاط المئوية**	مدى تغير معدل التضخم بالنقاط المئوية
-3	إرتفاع بأكثر من 3.5 نقطة	إرتفاع العجز بأكثر من 8 نقاط	إرتفاع بأكثر من 3.5 نقطة
-2	إرتفاع 2.5 – 3.5	إرتفاع العجز 5.0 – 8.0	إرتفاع
-1	إرتفاع 1.5 – 2.5	إرتفاع العجز 2.0 – 5.0	إرتفاع
صفر	إرتفاع 1.5 إلى إنخفاض بأقل من 1.5	إرتفاع العجز بنقطتين إلى إنخفاض بأقل من نقطة	إرتفاع 4 إلى إنخفاض بأقل من درجة
1	إنخفاض 1.5-2.5	إنخفاض 1.0-2.0	إنخفاض 1-5
2	إنخفاض 2.5-3.5	إنخفاض 2.0-4.0	إنخفاض 5-25
3	إنخفاض بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	إنخفاض 4.0 وأكثر	إنخفاض بأكثر من 25 نقطة

* يمكن إضافة درجة إذا ارتفعت الإيرادات . كذلك يمكن إعطاء الدولة التي تحقق فائضاً في الموازنة العامة 3 درجات بغض النظر عن اتجاه وحجم التغير .

** يمكن إعطاء القطر الذي يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات 3 درجات بغض النظر عن اتجاه وحجم التغير .

على أساس من هذا الفهم، فقد تم اقتراح ميزان رقمي تراوحت درجاته بين أعلى قيمة (مقابلة لتطورات إيجابية نحو تحقيق سياسة جيدة) تساوي 3 وأدنى قيمة (مقابلة لتطورات سلبية نحو سياسات ممعنة في السوء) تساوي سالب 3، وذلك حسبما يوضحه الجدول رقم (8).

للسياسات التي عبر عنها بأكثر من متغير واحد تم أخذ المتوسط البسيط لدرجات المؤشرات الفرعية كمؤشر عام للسياسة . كما تم تجميع مؤشرات السياسات للحصول على مؤشر مركب للسياسة الاقتصادية، وذلك بأوزان بلغت 0.51 لسياسة سعر الصرف و 0.12 للسياسة النقدية و 0.37 للسياسة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم الحصول على هذه الأوزان من تقدير نموذج لتأثير مؤشرات السياسات على الأداء الاقتصادي في عينة من الدول الأفريقية، حيث كان المتغير المعتمد هو الفرق في معدل نمو دخل الفرد الحقيقي بين الفترتين 1981-1986 و1987-1992، بينما كانت المتغيرات المفسرة بالإضافة إلى مؤشرات السياسات كلاً من صدمة التحويلات، وصدمة شروط التبادل التجاري، والسياسات الجزئية، ومتوسط معدل النمو للفترة 1981-1986 .

وقد كانت نتيجة تقدير أثر السياسات على الأداء الاقتصادي على النحو التالي، حيث الأرقام بين الأقواس هي قيم ت – الإحصائية، وحيث بلغ معامل التحديد 90% :

الفرق في معدل النمو= -2.48 + 0.84 (سعر الصرف)

(3.31) (2.98)

+ 0.19 (النقدية)

(0.45)

+ 0.60 (المالية)

(2.78)

+ المتغيرات المفسرة الأخرى

تم الحصول على الأوزان المستخدمة بجمع المعاملات أعلاه، كما تم حساب نسبة كل منها(1.63 = 0.84+0.19+0.60) لتصبح على النحو التالي:

- وزن سياسة سعر الصرف = 0.84 ÷ 1.63 = 0.51
- وزن السياسة النقـــدية = 0.19 ÷ 1.63 =0.12
- وزن السياسة الماليــة = 0.60 ÷ 1.63 =0.37
- إجمالي الأوزان = 1.00

لتوضيح تطبيق هذه الطريقة، يمكن تمعن المثال التالي من موريتانيا، حيث تم استخدام المعلومات المتوفرة لفترتين 1981-1986 و 1987-1992 . هذا ويوضح الجدول رقم (9) معلومات المؤشرات الفرعية التي استخدمت، والتي اشتملت على معدل التضخم ومعدل الضريبة التضخمية والعجز في الموازنة العامة والإيرادات الحكومية وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء وسعر الصرف الحقيقي الفعال.

باستخدام سلم الدرجات من الجدول رقم (8) يمكن احتساب التغير الذي طرأ على حالة السياسات الاقتصادية التجميعية في موريتانيا بين الفترتين تحت الدراسة. يوضح الجدول رقم (10) طريقة الحساب، حيث أوردنا وزن السياسة بين قوسين، وحيث تم حساب التغير في السياسة التجميعية في آخر صف بعد تطبيق هذه الأوزان. كما يوضح الجدول أن السياسة التجميعية في موريتانيا قد تحسنت تحسناً طفيفاً بين الفترتين، وذلك بدلالة القيمة الموجبة لمؤشر السياسة التجميعية، التي لا تفوق واحد صحيح (0.74) .

جدول (9): التغير في المؤشرات الفرعية – مثال من موريتانيا

المتغير الفرعي	متوسط 1986-1981	متوسط 1992-1987	التغير بين الفترتين
معدل التضخم (%)	9.0	7.7	1.3-
معدل الضريبة التضخمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.9	1.4	0.5-
العجز في الموازنة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	5.2-	2.2-	3.0
الإيرادات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	22.1	23.7	1.6
علاوة سعر الصرف (%)	94.1	167.2	73.1
سعر الصرف الحقيقي الفعال (مؤشر)	-	-	32.6

جدول رقم (10) : مؤشر السياسات التجميعية لموريتانيا واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات

المتغير الفرعي (الوزن النسبي للسياسة)	التغير بين الفترتين	الدرجة
معدل التضخم	1.3-	0
معدل الضريبة التضخمية	0.5-	0
السياسة النقدية (0.12)	-	0
العجز في الموازنة	3.0	2
الإيرادات	1.6	0
السياسات المالية (0.37)	-	2
علاوة سعر الصرف	73.1	3-
سعر الصرف الحقيقي الفعال	32.6	3
سياسة سعر الصرف (0.51)	-	0
السياسة التجميعية	-	0.74=(2) (0.37)

خامساً: النموذج التطبيقي العام والنمو الاقتصادي

يمكن اعتبار دراسة إيسترلي (2003) من أهم الدراسات التي طبقت النموذج التطبيقي العام لعينة دولية، حيث اقتصر مؤشر الأداء التنموي على معدل نمو دخل الفرد. إشتملت متغيرات برامج الإصلاح الهيكلي التي تم استخدامها على معدل التضخم، والفائض في الموازنة العامة، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي ، وعلاوة سعر صرف السوق السوداء، والعمق النقدي ، والانفتاح الاقتصادي. وكما درجت العادة، فقد تم تقدير معادلة النمو للفترة 1960-1999 مقسمة إلى فترات فرعية طول الواحدة منها خمس سنوات، بحيث استخدمت متوسطات المتغيرات المعنية لكل فترة فرعية. هذا ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تقدير دالة النمو، حيث المتغير التابع هو معدل نمو دخل الفرد، وحيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية – ت . وباستخدام معاملات التقدير والانحراف المعياري يرصد الجدول مساهمة التحسن في كل من متغيرات سياسات برامج الإصلاح الهيكلي بمقدار الانحراف المعياري لكل منها في زيادة معدل النمو الاقتصادي .

يتضح من الجدول رقم (11) أن أربعة من

توضح نتائج تطبيق النموذج العام على عينة دولية للفترة 1960 – 1999 أن أربعة من متغيرات سياسات الإصلاح الاقتصادي تحظى بمعنوية إحصائية في تأثيرها على معدل نمو دخل الفرد :معدل التضخم ، والمغالاة في سعر الصرف ، وعلاوة سعر الصرف في السوق الأسود ، حيث لارتفاع كل منها تأثير سالب على معدل النمو ؛ والفائض في الموازنةٍ العامةٍ الذي تؤثر الزيادة فيه تأثيراً موجباً على معدل النمو . هذا وكانت المعنوية الإحصائية لمؤشر الانفتاح الاقتصادي محدودة وبتأثير موجب ، إلا أن مؤشر العمق النقدي لم يحظ بمعنوية إحصائية .

متغيرات السياسات تحظى بمعنوية إحصائية على مستوى 5% في تأثيرها على معدل نمو دخل الفرد : معدل التضخم، والمغالاة في سعر الصرف، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، حيث لإرتفاع كل منها تأثير سالب على معدل النمو ؛ والفائض في الموازنة العامة الذي تؤثر الزيادة فيه تأثيراً موجباً على معدل النمو . هذا وكان مؤشر الانفتاح الاقتصادي معنوياً على مستوى 10% وبتأثير موجب ، إلا أن مؤشر العمق النقدي لم يحظ بمعنوية إحصائية .

تعضد هذه النتائج التوقع الذي كان سائداً بما سيجلبه إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي من منافع في مجال الأداء التنموي. وباستخدام معاملات التقدير، يوضح الجدول طريقة حساب مثل هذه المنافع، بافتراض أنه قد تم اتباع حزمة من السياسات أفضت إلى تحسن كل مؤشر للسياسات بمقدار إنحراف معياري . تحت مثل هذا الافتراض يوضح الجدول أن من شأن حزمة السياسات هذه أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 3.1 نقطة مئوية .

وبالطبع فإن زيادة معدل النمو بحوالي 3.1 نقطة مئوية تمثل إغراءاً كبيراً لصانعي السياسات لاتباع الحزمة التي استندت عليها الحسابات والتي تتمثل في :

جدول رقم (11): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير (قيمة ت الإحصائية)	مساهمة التحسن بانحراف معياري في المؤشر
لوغاريثم (1+ معدل التضخم)	–0.018 *(2.6)	0.006
الفائض في الموازنة العامة/للناتج	0.092 *(2.8)	0.005
عرض النقود للناتج	0.010 (1.4)	0.003
لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	–0.014 *(3.0)	0.005
لوغاريثم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود)	–0.012 *(2.3)	0.007
الواردات +الصادرات) / للناتج	0.010 **(1.9)	0.005
ثابت التقدير	0.016 **(3.6)	–
عدد المشاهدات	422	–
معامل التحديد	0.18	–
إجمالي المساهمة في زيادة معدل النمو	–	0.031

المصدر : إيسترلي (2003: جدول رقم 4) ؛ * مغزوية إحصائياً على مستوى 5% ؛ ** مغزوية إحصائياً على مستوى 10%.

- خفض لوغاريثم معدل التضخم بحوالي 0.32 .
- زيادة الفائض في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5 نقاط مئوية .
- زيادة نسبة عرض النقود للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 25 نقطة مئوية .
- خفض لوغاريثم المغالاة في سعر الصرف بحوالي 0.39 .
- خفض لوغاريثم علاوة سعر الصرف في السوق السوداء بحوالي 0.55 .
- زيادة نسبة التجارة في الناتج بحوالي 45 نقطة مئوية .

وتعني هذه الحزمة أن التغيرات المطلوبة في مؤشرات السياسات ، بمقدار الانحراف المعياري لكل منها، للحصول على زيادة في معدل النمو بحوالي 3,1 نقطة مئوية هي تغيرات كبيرة للغاية . ويكمن السبب في إرتفاع الانحراف المعياري لمؤشرات السياسات لوجود حالات قطرية ممعنة في سوء مؤشرات السياسات، بمعنى أن قيم المؤشرات تنزع نحو القيم القصوى . هذا ويوضح تحليل توزيع مؤشرات السياسات في العينة إتسام التوزيع بالالتواء نحو القيم الدنيا في حالات التضخم، والتجارة الخارجية والعمق النقدي ونحو القيم العليا في حالة الموازنة العامة . هذا وقد اتسم توزيع مؤشر المغالاة بالاستواء كما في حالة التوزيع الطبيعي .

لتقييم حزمة سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي بعد الأخذ بعين الاعتبار توزيع قيم مؤشرات السياسات، فقد قام إيسترلي (2003)

إن الشواهد التطبيقية المؤيدة لوجود علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ومعدل نمو دخل الفرد تعتمد على وجود مشاهدات حول القيم القصوى لمؤشرات السياسات، مما يعني أن الأقطار التي لا تعاني من تشوهات قصوى في مؤشرات السياسات لا ينبغي لها أن تتوقع تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لتحسن إدارتها الاقتصادية حسب مقتضيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

باستبعاد المشاهدات التي تمثل قيماً قصوى حيث تم تحديد القيم المقبولة ، إستناداً على قراءة الأدبيات واستقراءاً للمعلومات المتاحة، على النحو التالي :

- معدلات للتضخم ولعلاوة سعر صرف السوق السوداء تساوي أو تقل عن 35%.
- مغالاة في سعر الصرف تساوي أو تقل عن 68 %.
- فائض في الموازنة العامة يتراوح بين سالب 2% إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي .
- عرض للنقود يساوي أو يقل عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي .
- نسبة للصادرات زائداً الواردات تساوي أو تقل عن 120% من الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (12): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية: مقارنة العينة الصافية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير (إجمالي العينة)	إحصائية ت	معامل التقدير (العينة الصافية)	إحصائية ت
لوغاريثم (1+ معدل التضخم)	0.018-	2.6	0.064-	1.2
الفائض في الموازنة العامة/للناتج	0.092	2.8	0.018	0.2
عرض النقود للناتج	0.010	1.4	0.004-	0.3
لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	0.014-	3.0	0.001	0.1
لوغاريثم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود)	0.012-	2.3	0.010	1.1
(الواردات +الصادرات) / للناتج	0.010	1.9	0.038-	1.0
ثابت التقدير	0.016	3.6	0.027	2.5
عدد المشاهدات	422	-	193	-
معامل التحديد	0.18	-	0.03	-

المصدر : إيسترلي (2003: جدول رقم 6)

باستبعاد المشاهدات التي تعتبر غير مقبولة، تم إعادة تقدير معادلة النمو، وقد كانت النتائج كما يوضح الجدول رقم (12) حيث يلاحظ أن عدد المشاهدات قد انخفض من 422 إلى 193 مشاهدة .

يتضح من الجدول رقم (12) أن كل مؤشرات السياسات تفقد معنويتها الإحصائية، ويتدنى معامل التحديد بطريقة ملحوظة. وتعني هذه النتائج أن الشواهد التطبيقية المؤيدة لوجود علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ومعدل نمو دخل الفرد تعتمد على وجود مشاهدات حول القيم القصوى لمؤشرات السياسات، مما يعني بدوره، أن الأقطار التي لا تعاني من تشوهات قصوى في مؤشرات سياساتها، لا ينبغي لها أن تتوقع تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لتحسن إدارتها الاقتصادية حسب مقتضيات برامج الإصلاح الاقتصادي .

تم تطبيق النموذج التطبيقي العام لحالة الدول العربية وذلك بتقدير دالة النمو للدول العربية ، وحيث استخدمت مؤشرات السياسات التقليدية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، باستثناء مؤشر المغالاة في سعر الصرف، بالإضافة إلى متوسط معدل الاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو في السنة الأولى لكل فترة خمسية كمتغيرات مفسرة [(4)]. هذا ويوضح الجدول رقم (13) نتائج التقدير لعينة الدول العربية .

يؤدي تطبيق النموذج التطبيقي العام في الدول العربية إلى نتائج مغايرة لنتائج تطبيقه على العينة الدولية، وذلك باستثناء تلك النتيجة المتعلقة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدلٍ النمو طويل المدى الذي كان معنوياً في الحالتين.

جدول رقم (13) : السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية : الصيغة الخطية
(المتغير المعتمد (التابع) متوسط معدل نمو دخل الفرد لفترات خمسية)

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير	إحصائية ت
معدل الاستثمار	0.2433	*2.87
معدل النمو في بداية الفترة الفرعية	0.3273	***1.75
معدل التضخم	0.0783	1.30
عرض النقود للناتج	0.0702-	*3.59
مؤشر الانفتاح التجاري	0.0380-	***2.02
الفائض في الموازنة العامة للناتج	0.1370	1.41
هامش السوق الأسود	0.0128-	***1.99
ثابت التقدير	1.4581	0.62
عدد المشاهدات	32	-
معامل التحديد	0.57	-

ملاحظات: (1) * معنوي عند 1% ؛ ** معنوي عند 5% ؛ *** معنوي عند 10% .

يلاحظ على نتائج العينة العربية أنها قد جاءت مغايرة لنتائج العينة الإجمالية لايسترلي، وذلك باستثناء تلك النتيجة المتعلقة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو طويل المدى، الذي كان معنوياً في الحالتين [5]. هذا وقد وجد أن كلاً من معدل التضخم والفائض في الموازنة العامة لا يؤثر في معدل النمو بطريقة معنوية في الدول العربية خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة إيسترلي . من جانب آخر، وجد أن كلاً من مؤشر العمق النقدي ومؤشر الانفتاح التجاري يؤثر بطريقة سالبة ومعنوية إحصائياً على معدل النمو في الدول العربية، بينما توضح عينة إيسترلي أن العمق النقدي يؤثر على معدل النمو بطريقة موجبة إلا أنها غير معنوية إحصائياً وأن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يؤثر بطريقة موجبة ومعنوية إحصائياً .

الهوامش

(1) عرف البنك الدولي (1998: 12 ؛ الإطار رقم 3) السياسات "الجيدة" بملاحظة أن "القطر الذي يتوفر على سياسات غير جيدة هو الذي تكون فيه معدلات التضخم والعجوزات المالية مرتفعة، ويكون نظام تجارته مغلقا" .

(2) ليطمئن قلب القارئ على أن هذا الادعاء ليس من باب الغوغائية انظر ستيجلتز (2002).

(3) في هذا التقرير صنف البنك الدولي أقطار المنطقة إلى ثلاث مجموعات: "البلاد الفقيرة بالموارد" وتضم مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، وهي مجموعة وصفت بأنها "متقدمة نسبياً في اتجاهها العام للإصلاح" ؛ و"الدول الغنية باليد العاملة وبالموارد الطبيعية" وتضم الجزائر وسوريا واليمن، وهي مجموعة تمت دعوتها لتعميق الإصلاحات الاقتصادية؛ و"الدول المستوردة للعمالة والغنية بالموارد" وتضم دول مجلس التعاون الخليجي ، وهي دول تواجه تحدي تسريع نمو القطاع غير النفطي وتحدي تقليص أثر تقلب أسعار النفط على الاقتصاد .

(4) لم نستخدم مؤشر المغالاة في سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لعدد من الدول العربية.

(5) راجع مقدسي وفتاح الإمام (2003) لنتائج مغايرة لعينة الدول العربية مقارنة بالعينة الدولية وذلك في تقدير معادلة للنمو لا تشتمل بالضرورة على مؤشرات للسياسات التجميعية.

المراجع العربية

البنك الدولي، (2003)، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ دار الساقي، بيروت.

بلقاسم العباس، (2004)، التثبيت والتصحيح الهيكلي ؛ جسر التنمية رقم (31) ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

علي عبد القادر علي، (2004)، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدّلات نمو الدول النامية؟ سلسلة اجتماعات الخبراء، رقم (15)؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الإنجليزية

Easterly, W., (2003), “National Policies and Economic Growth: A Reappraisal”; Working Paper No.27, Center for Global Development, www.cdgev.org

Elbadawi, I., (2002), “Reviving Growth in the Arab World”; Working Paper No. 0206; Arab Planning Institute, Kuwait.

Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), Determinants of Growth in the MENA Countries”; API Working Paper No. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait.

Stiglitz, J., (2002), Globalization and its Discontent, Allen Lane, London.

World Bank, (1998), Assessing Aid: What Works, What Doesn't and Why; Washington, D.C.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: انشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	**د. علي عبدالقادر علي**	**الرابع والستون**
العدد المقبل		
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	**د. رياض بن جليلي**	**الخامس والستون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm


Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهـد العربـي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org